



washingtoninstitute

...
اللاجئون المهاجرون من لبنان...
انتهاكات على طول الطريق
...

مقدمة

اللاجئون المهاجرون

عرّفت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اللاجئين بأنهم "أشخاص لا يمكنهم العودة إلى بلدهم الأصل بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد، أو الصراع، أو العنف، أو ظروف أخرى أُخِئت بالنظام العام بشكل كبير، وهم بالتالي بحاجة للحماية الدولية. ويمكن للخلط بين اللاجئين والمهاجرين أو الإشارة إلى اللاجئين على أنهم فئة فرعية من المهاجرين أن يؤثر بشكل كبير على حياة وسلامة الأشخاص الفارين من الاضطهاد أو الصراع".¹

يبحث اللاجئون السوريون عن طول مستمرّة للخروج من لبنان، إذ أُطلقت حملات عبر وسائل التواصل الاجتماعي من لاجئين سوريين في لبنان منذ عام 2016 مطالبون المجتمع الدولي بإخراجهم من لبنان، بسبب استمرار الحكومة اللبنانية بفرض قرارات تعسّفية بحقهم أبرزها تعزيز و/أو عدم إيقاف خطاب الكراهية والاعتقالات التعسّفية والترحيل القسري من الأراضي اللبنانية فضلًا عن التهديدات المستمرة بإعادة اللاجئين إلى بلادهم، وتنفيذ عمليات الترحيل القسري بالتنسيق مع الحكومة السورية، مما سبب قلقًا كبيرًا للاجئين وعدم شعورهم بالأمان، ولا تزال أصوات اللاجئين خافتة رغم المدة الطويلة التي ينادون بها مطالبين الحماية أو اللجوء إلى بلد ثالث يحفظ لهم كرامتهم ويمنحهم استقرارًا أكثر أمانًا من لبنان.

لم يسلم اللاجئين السوريين من مغادرة لبنان، فأوضاع حقوق الإنسان في البلاد غير مستقرّة، البقاء فيها معاناة، والرحيل منها صعبٌ للغاية، في ظلّ الأزمات التي تعصف لبنان منذ قرابة السنتين، وأصبحت حالات الهجرة منها نحو دول مختلفة لافته بشكل كبير، وتعد قبرص من أبرز البلدان المقصودة، يليها إيطاليا وألمانيا ثم اليونان، عقب انخفاض حاد بقيمة الليرة اللبنانية وتردّي الأوضاع المعيشية والأمنية في لبنان.

عمل مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) خلال الأشهر السّنة الماضية على مراقبة أوضاع المهاجرين عبر الحدود البرية والبحرية والجوية، من لبنان نحو دول أوروبية مختلفة ورصد عددًا كبيرًا من انتهاكات حقوق الإنسان تعرّض لها المسافرون أثناء رحلاتهم. حيث تم رصد حالات اعتقال تعسفي، وحالات خطف، تعرّض خلالها اللاجئون السوريون لإساءة المعاملة، كما الإعادة القسرية أثناء العام 2021 وحتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر من العام ذاته، وقد سجّل (49) حالة ترحيل قسرية، منها 33 حالة لأشخاص حاولوا السفر إلى قبرص بطريقة غير شرعية عبر البحر، وحيث أعادت السلطات القبرصية قبل وصولهم إليها إلى السلطات اللبنانية التي قامت بدورها بترحيلهم إلى سوريا قسرًا تحت ظروف صعبة للغاية.

لبنان وقع و/أو صادق على العديد من معاهدات حقوق الإنسان ومنها: اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة،² وبروتوكولها الاختياري؛³ العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛⁴ العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛⁵ اتفاقية حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛⁶ اتفاقية القضاء على كافة أشكال التمييز ضد المرأة؛⁷ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز العنصري؛⁸ اتفاقية حقوق الطفل؛⁹ وبروتوكولاتها الإضافية؛¹⁰ واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.¹¹ كما تنطبق على لبنان أحكام القانون الدولي العرفي الملزمة بجميع الأحوال بغض النظر عن عدم توقيع و/أو انضمام لبنان إلى بعض المعاهدات ومنها اتفاقية حقوق اللاجئين لعام 1951، حيث تعكس بعض أحكامها العرف الدولي، وأهمها على الإطلاق مبدأ عدم الإعادة القسرية.

منهجية التقرير

أجريت المقابلات المذكورة في هذا التقرير بشكل مباشر من خلال فريق الباحثين الميدانيين عبر وسائل اتصال آمنة و/أو شخصية. كما تم استبدال معظم الأسماء الحقيقية بأسماء مستعارة حفاظًا على سرية معلومات وخصوصية اللاجئين. وقد تم تخصيص نموذج مطوّل لإجراء المقابلات استهدف الأشخاص العالقين في بيلاروسيا تم توزيعه إلكترونيًا، وقد تم التحقق من المعلومات من خلال طلب إثبات شخصي. تضمنت أسئلة تتعلق بتفاصيل الرحلة والانتهاكات المحتملة حال العودة إلى سوريا وأسباب الخروج والطرق التي تم سلكها، والمخاطر التي واجهتهم، وتوتعت بين أسئلة مفتوحة وأخرى مغلقة بإجابات محددة وأسئلة متعددة الاختيارات، مع مراعاة البساطة والدقة والوضوح في نموذج المقابلات. الوقت المستغرق لتعبئة الاستبيان تراوح بين 5-7 دقائق، أجري على مدار ستة أيام بين 3 و8 كانون الأول/ديسمبر 2021، وتم استخدام عدد من أساليب تحليل البيانات من خلال قواعد بيانات خاصّة بمركز وصول لحقوق الإنسان، بمتابعة فريق وحدة التوثيق والأبحاث.

¹ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، الصفحة الرئيسية، اللجوء والهجرة. آخر دخول: 14 كانون الأول/ديسمبر 2021. <https://bit.ly/31Wan1U>

² تاريخ المصادقة 5 تشرين الأول/أكتوبر 2000.

³ تاريخ الانضمام 22 كانون الأول/ديسمبر 2008.

⁴ تاريخ الانضمام 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1972.

⁵ تاريخ الانضمام 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1972.

⁶ تاريخ التوقيع 6 شباط/فبراير 2007.

⁷ تاريخ الانضمام 16 نيسان/أبريل 1997.

⁸ تاريخ الانضمام 12 تشرين الثاني/نوفمبر 1971.

⁹ تاريخ المصادقة 14 أيار/مايو 1991.

¹⁰ التوقيع على البروتوكول الاختياري بشأن اشتراك الأطفال في النزاعات المسلحة 11 شباط/فبراير 2002، والمصادقة على البروتوكول الاختياري بشأن بيع واستغلال الأطفال في البغاء والمواد الإباحية 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2004.

¹¹ تاريخ التوقيع 14 حزيران/يونيو 2007.

الواقع الحالي للاجئين السوريين في لبنان

في ظل الأوضاع الاقتصادية والأمنية الصعبة في لبنان، لا يزال اللاجئون السوريون يعانون من صعوبة بالغة في الاستحصال على أوراق إقامة قانونية حيث وصلت نسبة اللاجئين السوريين في لبنان الذين لا يملكون أوراق إقامة قانونية نحو 80 في المئة¹². بلغ عدد اللاجئين السوريين المسجلين لدى المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في لبنان حتى 31 تشرين الأول/أكتوبر 2021 844,056 شخصًا¹³، بينما تقدر مفوضية اللاجئين أن عدد اللاجئين السوريين في البلاد قرابة مليون ونصف لاجئ¹⁴. وبحسب دراسة قامت بها المفوضية لتقييم جوانب الضعف لدى اللاجئين السوريين في لبنان خلال العام 2020، فإن 9 من أصل 10 لاجئين يعيشون في فقر مدقع بسبب الأزمة الاقتصادية أي أن 89 في المئة من عوائل اللاجئين يعيشون تحت خط الفقر¹⁵ حيث بلغ متوسط الدخل للعائلة ذات الأفراد العاملين عام 2021، 34 دولار أميركي¹⁶. كما يعاني لبنان من نقص حاد في المواد والخدمات الأساسية كالكهرباء والماء بالإضافة لأزمات الوقود المتكررة واحتكار المادة لبيعها في السوق السوداء.

أما بالنسبة لواقع الرعاية الصحية في لبنان، فقد شهدت البلاد منذ عام 2020 تراجعًا في وفرة الخدمات الصحية نتيجة الأزمة الاقتصادية، واحتكار المواد الطبية من قبل المستوردين والموزعين وارتفاع أسعارها بين خمسة وتسعة أضعاف، وانعكس ذلك على احتياجات اللاجئين من خلال الانخفاض الملحوظ في طلب الرعاية الصحية بسبب عدم قدرتهم الحصول عليها¹⁷. عدا عن كلفة الخدمات والاستشارات الطبية، فإن عوامل أخرى منها كلفة التنقل وعدم حيازتهم أوراق ثبوتية، قد تحول من دون وصول اللاجئين للرعاية الصحية¹⁸. ومع أن المفوضية تدعم الرعاية الطبية للاجئين من خلال دعم بعض الاستشارات الطبية والتحليل في 125 مركزًا في لبنان¹⁹ إلا أن الأزمات المتعاقبة تنعكس على القطاع الصحي في لبنان كاملًا.

كما أثرت أزمة كوفيد-19 بشكل مباشر على وصول اللاجئين السوريين للخدمات الصحية بالإضافة لمؤسسات التعليم الرسمية، فبحلول نيسان/أبريل 2020 تعطل تعليم أكثر من مليون طفل في لبنان مما أدى إلى تفاقم التحديات السابقة المتعلقة بتعليم اللاجئين السوريين كضعف البنية التحتية في لبنان، وقلة الموارد المادية للأسر، ما أدى إلى تزايد عمالة الأطفال التي تضاعفت نسبتها عن العام 2019²⁰.

بالإضافة إلى تدهور العوامل الاقتصادية، سجل مركز وصول لحقوق الإنسان (233 ACHR) انتهاكًا بحق اللاجئين السوريين في لبنان، منها 42 حالة جماعية، بين 1 كانون الثاني/يناير 2021 و20 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، تشمل حالات اعتقال واحتجاز تعسفي، وتعذيب وإساءة معاملة، وحجز أوراق رسمية، وترحيل قسري، وإخلاء قسري²¹. تأتي هذه الانتهاكات في إطار سلسلة من القرارات التعجيزية التي تشكل ضغوطات غير مباشرة على اللاجئين السوريين للعودة "الطوعية".

يمكن أن تكون "العودة" من لبنان إلى سوريا لحاملي الإقامات والوثائق الرسمية فردية أو عفوية عبر المعابر الحدودية بين البلدين، أو منظمة من خلال عمليات العودة بتنظيم المديرية العامة للأمن العام اللبناني²². أما في حال الكثير من اللاجئين السوريين الذين لا يحملون أوراق إقامة قانونية سارية، تكون العودة عن طريق المعابر غير الشرعية.

¹²التنسيق المشترك بين الوكالات، مفوضية اللاجئين، يونيسيف، برنامج العالمي للتغذية، تقييم جوانب ضعف اللاجئين السوريين في لبنان، 18 كانون الأول/ديسمبر 2020. <https://bit.ly/3ennsVl>

¹³مفوضية اللاجئين، بوابة البيانات التشغيلي، حالات اللاجئين، الاستجابة الإقليمية للاجئين في سوريا - لبنان، آخر دخول: 14 كانون الأول/ديسمبر 2021. <https://bit.ly/3EXFHLO>

¹⁴مفوضية اللاجئين، لبنان. <https://bit.ly/3nhpPx8>

¹⁵التنسيق المشترك بين الوكالات، مفوضية اللاجئين، يونيسيف، برنامج العالمي للتغذية، تقييم جوانب ضعف اللاجئين السوريين في لبنان، 18 كانون الأول/ديسمبر 2020. <https://bit.ly/3ennsVl>

¹⁶تقييم جوانب ضعف اللاجئين السوريين في لبنان، أيلول/سبتمبر 2021. <https://bit.ly/3pHFwxN>

¹⁷المرجع ذاته.

¹⁸المرجع ذاته.

¹⁹مفوضية اللاجئين، برنامج الرعاية الصحية، بيان حقائق، أيار/مايو 2021. <https://bit.ly/3ybvN6X>

²⁰تقييم جوانب ضعف اللاجئين السوريين في لبنان، أيلول/سبتمبر 2021. <https://bit.ly/3pHFwxN>

²¹قاعدة بيانات مركز وصول لحقوق الإنسان، والمتخصصة في رصد وتوثيق أوضاع حقوق الإنسان للاجئين السوريين في لبنان.

²²سوا للتنمية والإغاثة، "ماهية العودة شروط وهواجس اللاجئين السوريين"، شباط/فبراير 2019. <https://bit.ly/3CfS97t>

أمان العودة الطوعية

نتائج إعادة اللاجئين إلى سوريا تحت مسمى العودة الطوعية، خصوصًا أولئك الذين يعتقدون أنهم قد يتعرضوا لأي ضرب من ضروب المعاملة القاسية أو المهينة أو التعذيب والاعتقال التعسفي السائد في سوريا، تشمل تعرضهم لمخاطر مباشرة كما أفادت تقارير عدّة صدرت عن مؤسسات حقوقية مختلفة،²³ فيما تابع ونشر مركز وصول لحقوق الإنسان العديد من التقارير والبيانات والنداءات حول التوثيق التي حصلت مع لاجئين عادوا إلى سوريا وتعرضوا لانتهاكات عديدة عند وصولهم البلاد.²⁴

على الرغم من الظروف القاسية التي يمر بها لبنان، بقيت أعداد العائدين رسميًا وطوعيًا من لبنان إلى سوريا ضئيلة، مع عودة فقط 1744 شخصًا خلال العام 2021 وحتى 31 أيار/مايو 2021.²⁵ هذا وقد تم رصد حالات عودة فردية عبر المعابر غير الشرعية، حيث يلجأ بعض اللاجئين لهذا الخيار إما لعدم حيازتهم المستندات القانونية اللازمة كإقامة صالحة في لبنان أو لمخاوف تتعلق بالتهديدات الأمنية في سوريا.

وقد وثّقت منظمة هيومن رايتس ووتش مؤخرًا في تقرير "حياة أشبه الموت": عودة اللاجئين السوريين من لبنان والأردن انتهاكات خطيرة ارتكبتها السلطات السورية بحق اللاجئين السوريين العائدين إلى سوريا، منها 21 حالة اعتقال واحتجاز تعسفي، و13 حالة تعذيب، وثلاث عمليات خطف، وخمس عمليات قتل خارج نطاق القضاء، و17 حالة اختفاء قسري، وحالة واحدة لعنف جنسي مزعوم.²⁶ هذه الانتهاكات تأتي ضمن سلسلة من الممارسات ضد اللاجئين العائدين، حيث تزعم السلطات مشاركتهم السابقة في الاحتجاجات الشعبية، انتمائهم للمعارضة أو تعاطفهم معها.

إضافةً إلى ذلك، هناك شريحة كبيرة من اللاجئين الذكور الشباب لا يرغبون بالانخراط بالأعمال المسلحة حيث تفرض الحكومة السورية التجنيد العسكري لمن هم ما فوق 18 سنة، لتأدية واجب الخدمة العسكرية إلزاميًا حال العودة إلى سوريا. خاصة وأن السلطات السورية باتت منذ بداية الحرب تتحفظ بالعسكريين من دون تسريحهم لأجل غير مسمى، باستثناء القرار الأخير الذي أصدره الرئيس السوري بشار الأسد بأمر إداري يقضي بتسريح الأفراد الذين مضى على خدمتهم ما لا يقل عن سبع سنوات.²⁷ قد يشمل التجنيد الإجباري في بعض الحالات من أدوا الخدمة العسكرية سابقًا وهذا ما يسمى بـ "خدمة الاحتياط"، أو من حصلوا على استثناءات طبية تعفيهم من الخدمة، أو من تجاوزوا سن الخدمة أو حتى من سبق ودفع رسوم الإعفاء من الخدمة العسكرية.²⁸

إضافةً إلى أن الاقتصاد السوري يشهد مرحلة سقوط حُرّ منذ عام 2020، لا تزال آثاره ملموسة بتراجع الأوضاع المعيشية وازدياد صعوبتها، نتيجة لتدهور الليرة السورية في ظل العقوبات الاقتصادية الجديدة كتلك المتعلقة بقانون قيصر الأمريكي.²⁹ إضافة للعوامل الاقتصادية، ما زالت مظاهر الحرب تنعكس من خلال البنى التحتية المدمرة التي تجعل مناطق كاملة غير مؤهلة للعيش،³⁰ والتي تعد إحدى الأسباب الأساسية لعدم رغبة اللاجئين للعودة إلى منازل أو مأوى، بغير مناطقهم الأصلية.

²³ للمزيد من المعلومات:

الشبكة السورية لحقوق الإنسان، النظام السوري يمنع مئات السوريين من العودة من لبنان إلى وطنهم، 9 أيلول/سبتمبر 2020. <https://bit.ly/3eH6n7T>
المعهد الأوروبي للسلام وعودة اللاجئين في سوريا: الأخطار والمخاطر الأمنية وندرة المعلومات، تموز/ يوليو 2019. <https://bit.ly/3t1tdw0>

منظمة العفو الدولية، سوريا: لاجئون سابقون تعرضوا للتعذيب والاعتصاب والاختفاء بعد عودتهم إلى ديارهم، 7 أيلول/سبتمبر 2021. <https://bit.ly/3eV2RNu>
مركز وصول لحقوق الإنسان، في إطار الاستعراض الدولي الشامل للملف الحقوقي لسوريا، 1 كانون الأول/ديسمبر 2021. <https://www.achrighs.org/2021/12/01/12452>

مفوضية اللاجئين، "عودة اللاجئين السوريين الطوعية"، بوابة البيانات التشغيلية: أوضاع اللاجئين، 31 أيار/مايو 2021. <https://bit.ly/3xbv2E>

هيومن رايتس ووتش، "حياة أشبه الموت"، تشرين الأول/أكتوبر 2021. <https://bit.ly/3wNclHj>

سانا، الرئيس الأسد يصدر أمراً إدارياً بإنهاء الاحتفاظ والاستعداد لضباط احتياطيين وصف ضباط وأفراد احتياطيين، 12 تشرين الأول/أكتوبر 2021. <https://bit.ly/3ytYQTb>

Refugee Protection Watch، محاصرون بين لبنان وسوريا، تشرين الأول/أكتوبر 2020، الصفحة 17. <https://bit.ly/3gQfdTg>

علي مادوني، هشام الدراجي، قانون قيصر لحماية المدنيين في سوريا: الأهداف والتداعيات، مجلة بريريين للعلوم الاجتماعية 4 (3)، 2020. <https://bit.ly/3IUPmFg>

مفوضية اللاجئين، اعتبارات الحماية الدولية فيما يتعلق بالأشخاص الفارين من الجمهورية العربية السورية، آذار/مارس 2021، ص 48-50. <https://bit.ly/3GIQv0s>



محاولات اللجوء إلى بلد ثالث

أبرز طرق الهجرة غير الشرعية المراقبة مؤخراً من قبل مركز وصول لحقوق الإنسان هي:

- بحرًا من لبنان نحو قبرص اليونانية.
- برًا من لبنان إلى مدينة إدلب السورية نحو تركيا و ثم اليونان باتجاه أوروبا.
- جواً من لبنان إلى ليبيا ثم إيطاليا.
- جواً من لبنان إلى بيلاروسيا، ثم بولندا، ثم ألمانيا.
- جواً من لبنان إلى مدينة أربيل العراقية، ثم تركيا، ثم اليونان باتجاه أوروبا.

إنّ سلك الطرق البحرية للوصول إلى دول أوروبية ليس بظاهرة حديثة، ففي عام 2015 فقط، وفد نحو نصف مليون لاجئ سوري إلى القارة الأوروبية،³¹ معظمهم سلكوا بحر "إيجة" من تركيا إلى اليونان، بعدها إلى دول أوروبية كالألمانيا والسويد. ومع تفاقم الأزمات الاقتصادية والسياسية في لبنان، بدأت تلجأ شريحة من اللاجئين السوريين إلى السفر خارجاً بطرق غير شرعية بحثاً عن واقع معيشي أفضل إما بحرًا، أو جواً، أو برًا.

تنويه: تم الإشارة للأفراد الذين تمت مقابلتهم بغرض كتابة هذا التقرير بأسماء مستعارة وذلك حفاظاً على خصوصيتهم وتجنباً لتعريضهم لأي مخاطر أو تهديدات أمنية.

●●● المنافذ البحرية لطالبي اللجوء طريق لبنان إلى قبرص

وتُفق مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) عدد من حالات الهجرة من لبنان إلى قبرص عن طريق مراكب تحمل عادةً عشرات الأشخاص من الجنسيات السورية وأحياناً اللبنانية والفلسطينية، وغالباً ما يكون عدد الركاب أكثر من 50 شخص.

منذ بداية العام 2021 وحتى 20 تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، سجّل مركز وصول لحقوق الإنسان 49 حالة (ACHR) ترحيل قسرية للاجئين سوريين، منها 33 حالة لأشخاص حاولوا السفر إلى قبرص بطرق غير قانونية، حيث تم تسليمهم من قبل خفر السواحل القبرصية إلى السلطات اللبنانية التي قامت بدورها بترحيلهم إلى سوريا.

طلبت السلطات السورية من ثلاثة لاجئين على الأقل تم ترحيلهم مراجعة محكمة الإرهاب، فيما أن لاجئين اثنين كان قد تم ترحيلهما في أيلول/سبتمبر 2021 لا يزال مصيرهما مجهولاً إلى الآن، علم ACHR أنهما منشقين عن الجيش السوري أي أنه لا يوجد شك باحتمالية تعرّضهم للخطر حال إعادتهم إلى بلادهم، لكن هذا السبب لم يمنع السلطات اللبنانية من ترحيلهم إلى سوريا.

³¹ مفوضية اللاجئين. " مليون لاجئ ومهاجر يفرون إلى أوروبا في عام 2015 ". 23 كانون الأول/ديسمبر 2015 <https://bit.ly/3DiliQn>



• إعادة قسرية تفرق أم عن أولادها: قصة كوثر وحسن

سافر اللاجئ السوري "حسن" 30 عامًا وزوجته اللاجئة السورية "كوثر" 30 عامًا التي كانت حامل بطفل مع ولديهما البالغين من العمر ثلاث سنوات وربع سنوات عبر قارب من مدينة طرابلس شمال لبنان باتجاه قبرص اليونانية في 18 حزيران/يونيو 2021، وعقب وصولهم دخلت "كوثر" في مرحلة المخاض، حيث نقلت إلى مستشفى في لارنكا وأنجبت مولودًا. في تلك الأثناء، أُعيد قارب المهاجرين السوريين الذين وصلوا قبرص إلى لبنان ومن بينهم زوجها "حسن" وأولادهما الاثنان حيث تم اعتقاله والتحقيق مع المجموعة من قبل الأمن العام اللبناني لمدة يومين وتم حجز جواز سفره. بعد إخلاء سبيله، عاد حسن والطفلين إلى محل إقامتهم القديم عند أحد أقربائه، في حين أن أبت "كوثر" بعيدة عن طفليها وانفصلت الأسرة.³³



قصة كوثر وحسن

قام مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)، وجمعية KISA القبرصية والشبكة الأور-متوسطية لحقوق الإنسان (EMR) والمركز اللبناني لحقوق الإنسان بمحاولات للتدخل للمساعدة في لم شمل العائلة، إلا أن السلطات القبرصية رفضت أي محاولة للتفاوض، وخيّرت "كوثر" إما بالعودة إلى لبنان أو بالبقاء في قبرص من دون عائلتها، ومن جهة أخرى، رفض لبنان استقبالها، فبقيت في قبرص وحيدة، بعيدة عن عائلتها، ومن دون مستقبل واضح للعائلة.

• الترحيل إلى سوريا أو البقاء بعيدًا عن العائلة – قصة بلال

وصل "بلال" وعائلته إلى الشواطئ القبرصية في 23 آب/أغسطس 2021، حيث تعرض لأزمة قلبية في القارب أثناء طريق السفر، وعند وصوله الشواطئ اليونانية وأثناء إيقاف القارب من قبل السلطات القبرصية، تدهورت حالته الصحية ونقل على إثرها إلى مشفى في لارنكا في مروحية طبية عسكرية حيث تلقى العلاج هناك. في هذه الأثناء، رفضت السلطات القبرصية طلب لم الشمل لعائلته وتم ترحيلهم إلى لبنان. أراد "بلال" العودة إلى لبنان ليجتمع مجددًا بعائلته، ولكن السلطات اللبنانية رفضت استقباله، وسط تخوف من ترحيله مباشرة إلى سوريا. هذا وأن "بلال" صرح لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين UNHCR والسلطات القبرصية بأنه لا يمكنه العودة إلى سوريا لأن السلطات السورية طلبته للخدمة العسكرية الاحتياطية.



قصة بلال

خيارات "بلال" محدودة، إما العودة إلى لبنان ومن بعدها الترحيل إلى سوريا ومن ثم إلى الخدمة العسكرية، أو البقاء في قبرص اليونانية بعيدًا عن عائلته التي باتت مشتتة من غير معيل في لبنان حيث عادت العائلة الآن إلى مقر إقامتهم السابق ضمن ظروف غير إنسانية وضائقة مادية شديدة.

³³ للمزيد من المعلومات عن هذه الحالة: مركز وصول لحقوق الإنسان، "لا لعمليات لصد، نعم للم شمل"، 5 تشرين الأول/أكتوبر 2021. <https://www.achrighs.org/en/2021/10/05/12400>

●●● المنافذ البرية لطالبي اللجوء

طريق من إدلب نحو تركيا و ثم اليونان

بحسب المتابعة المباشرة لمركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) مع اللاجئين السوريين الذين يلجؤون إلى الطرق غير الشرعية، تبين أن السفر عن طريق إدلب يكون عادةً من خلال مهربين متعاونين مع عاملين في السلطات السورية. ويرجع سبب اختيار هذا الطريق لسهولة مقارنته بباقي المنافذ، كما أفاد أحد سالكي هذا الطريق، حيث لم يحتاج إلى استخراج جواز سفر جديد الذي يحتاج أيضاً إلى إقامة صالحة وإجراءات بيروقراطية في الأمن العام.

• محاولة نجاة طريق لبنان باتجاه اليونان:

دخل "سامر" إلى لبنان عام 2012 بشكل شرعي وأقام في منطقة بعلبك حيث كان يعمل سائق أجرة في المنطقة. وبسبب تدهور الأوضاع الاقتصادية والأمنية في لبنان وخصوصاً في منطقة بعلبك كان يتعرض لانتهاكات من قبل سائقي السيارات في المنطقة حيث كان يفرض عليه دفع مبلغ 50 ألف ليرة لبنانية يومياً من أجل السماح له بالعمل على الطريق العام. عدا عن تعرضه لعدة مواقف عنصرية في بلدة دير الأحمر من ضمنها حوادث متكررة للضرب من قبل عناصر البلدية مما دفعه لقرار الهجرة إلى أوروبا.

اختار "سامر" الخروج من لبنان إلى إدلب ومن بعدها متابعة طريقه إلى تركيا و ثم أوروبا. وكان قد اختار هذا الطريق لعدم حيازته جواز سفر صالح والذي يحتاج بدوره إلى إقامة صالحة لاستخراجه وإجراءات في الأمن العام تشمل دفع غرامة عن الإقامة المنتهية الصلاحية.



قصة سامر

انطلق سامر في أيلول/سبتمبر 2021 إلى نقطة تجمع للتهريب وبعدها تم نقله مع مئات الأشخاص السوريين الذين يريدون العبور إلى إدلب بينهم أطفال ونساء وكبار في السن.

بعد وصوله إلى مدينة حمص السورية تم تسليمهم لمهربين سوريين ليتم بعدها تقسيمهم لمجموعات، كانت مجموعة "سامر" مؤلفة من 12 شخص كلهم من فئة الشباب الذكور. وخلال نقلهم في سيارة خاصة، اعترضتهم دورية تابعة للأمن العسكري حيث أوقفوهم وتم التحقيق معهم وطلبوا من كل شخص منهم مبلغ 100 دولار أميركي لإطلاق سراحهم، استطاع "سامر" وثلاث أفراد آخرون الهروب من الدورية وقاموا بالتنسيق مع مهرب آخر ليتم نقلهم إلى حلب، فيما تم احتجاز ثمانية أشخاص آخرين رفضوا دفع المبلغ المطلوب.

استطاع "سامر" الوصول إلى حلب وانتظر هناك لحين حصوله على موافقة من ريف حلب الشرقي للمضي قدماً في طريقه ليتم بعدها تسليمه من مهرب إلى آخر وصولاً إلى إدلب. بعد قيامه بهذه الرحلة، أجبر على المكوث ليلة واحد على الحدود السورية التركية من دون طعام أو مياه.

لم ينجح "سامر" في العبور إلى الأراضي التركية من أول محاولة، ففي المحاولة الأولى، تم إلقاء القبض عليه من قبل حرس الحدود التركية وتعرض للضرب الشديد بالعصي والهرافات ليتم اجتازه وتسليمه للفصائل المسلحة المعارضة في شمالي سوريا، والتي قامت بدورها باحتجازه وتفتيش هاتفه. فاستغرقته حوالي 10 محاولات حتى استطاع العبور إلى تركيا، وصولاً إلى حدود اليونان.

●●● المنافذ الجوية لطالبي اللجوء

طريق لبنان ثم ليبيا ثم إيطاليا

بناءً على المتابعة المباشرة مع الأشخاص الذين يتخذون منافذ جوية للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، تبين أن السفر يتم عادةً عن طريق مكتب في لبنان لتأمين الفيزا إلى ليبيا، بالتعاقد مع الخطوط الجوية السورية. قام مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) بتسجيل حالات تعرض فيها سوريون خلال تنقلهم من بنغازي إلى طرابلس - ليبيا للخطف من قبل عصابات مسلحة ولمدة تتجاوز 20 يوم ليصار إلى إطلاق سراحهم مقابل فدية مالية إما عن طريق أهاليهم أو عن طريق معارفهم في لبنان أو سوريا. أما بالنسبة للذين استمروا في الطريق البحرية إلى إيطاليا من خلال مهربين، سجّل (ACHR) حالة غرق لأحد الأشخاص من مدينة درعا وحالتي خطف لشخصين آخرين لا يزال مصيرهما غير معروف.



قصة حازم

• انتهاكات متعددة بين ليبيا وإيطاليا: معاناة حازم

فور وصول "حازم" إلى مطار بنغازي في حزيران/يونيو 2021، تم حجز جواز سفره من قبل ميليشيات تابعة لقوات "حفتر" وأجبر على دفع مبلغ مالي مقابل استرجاع الجواز. ثم سافر إلى طرابلس - ليبيا ليسلك البحر إلى إيطاليا بالتنسيق مع مهربين. يخبر "حازم" بأن تم نقلهم عبر عدة مدن بظروف سيئة و تم تحميلهم في قارب صغير طوله تسعة أمتار يحمل حوالي 60 راكبًا.

انطلق القارب باتجاه إيطاليا وأبحروا لمدة 22 ساعة، إلا أن تم تصويرهم من قبل طائرة تصوير إيطالية وبعد ساعات قليلة وصل خفر السواحل الليبية واعترضهم واعتقلهم وأعادهم إلى طرابلس - ليبيا ليتم تسليمهم إلى مركز الهجرة غير الشرعية.

بحسب إفادة "حازم"، أجبروا داخل مركز الاحتجاز على خلع ملابسهم والبقاء في الملابس الداخلية فقط وتم حجز أوراقهم الرسمية وأموالهم وهواتفهم، وقام أحدهم بأخذ هاتف حازم وطلب منه إزالة الرقم السري عن الهاتف تحت الضغط والتهديد بالسلاح. قال "حازم" أن خلال فترة إقامته في المركز، تعرض الموقوفون للضرب المبرح ومعاملة مهينة وتم منعهم من الوقوف أثناء توزيع الطعام، كما تم منعهم من طلب المياه أو أي مستلزمات شخصية أخرى. وشاهد حازم أشخاصًا في السجن يعانون من سوء تغذية حاد جدًا، شبههم بـ"هياكل عظمية من شدة الجوع والحرمان". عقب خروجه من مركز الاحتجاز، تابع حازم رحلته باتجاه جزيرة لامبيدوزا الإيطالية واستطاع الوصول من بعدها إلى السويد.



طريق بيلاروسيا، ثم بولندا ثم ألمانيا

استطاع مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR) إجراء مقابلات مع 128 لاجئ في بيلاروسيا، من خلال استبيان يحتوي على أسئلة حول رحلتهم وتفاصيل ظروفهم الحالية. وشمل الاستبيان لاجئين سوريين كانوا مقيمين في لبنان، سوريا، الأردن، مصر أو العراق قبل السفر نحو بيلاروسيا. يخرج أغلبية المسافرين عبر طريق بيلاروسيا من مطار بيروت، والبعض من مطار أربيل أو مطار دمشق الدولي عن طريق مكاتب حجز في بيلاروسيا ويصلوا من هذا الطريق إلى مينسك.

تنويه: تضمن الاستبيان على بعض الأسئلة المتعددة الخيارات حيث سمح للمشاركين في الاستبيان باختيار أكثر من جواب، وبالتالي النسب متفاوتة تعود لاختيار المشاركين عدة خيارات.

بحسب البيانات الواردة عن الاستبيان فإن 43 شخص من أصل العينة المؤلفة من 128 شخص كانوا مقيمين في لبنان قبل سفرهم إلى بيلاروسيا. وتراوحت أعمار ما يقارب نصف المشاركين بين 25 و34 عام. أفاد حوالي 68 في المئة من المسافرين المشاركين في الاستبيان بأن دافع مغادرة لبنان هي لأسباب أمنية تتعلق بأمانهم الشخصي وأمان عوائلهم، ليأتي السبب الاقتصادي في المرتبة الثانية من دوافع المغادرة، حيث أن حوالي 56 في المئة من المشاركين ذكروه كدافع للهجرة.

أما بالنسبة لمستند الإقامة في لبنان، فحوالي 44 في المئة من الأشخاص لا يحملون إقامات سارية المفعول. وتحمل ثاني أكبر شريحة من العينة إقامات كفالة شخصية وهي بما يقارب 28 في المئة.

الجدير بالذكر أن حوالي 70 في المئة من الأشخاص الذين كانوا مقيمين في لبنان، تلقوا "منع دخول" إلى الأراضي اللبنانية عند خروجهم من مطار بيروت وذلك لأن إقامتهم كانت منتهية الصلاحية مما يجعل وجودهم في لبنان سابقاً غير شرعي.

وأعرب معظم المسافرين عن تخوفهم من الترحيل القسري من بيلاروسيا، خاصة وأن الشريحة الأكبر ليس لديها المبالغ المالية اللازمة للاستمرار في الرحلة. أما بالنسبة لخيار العودة إلى سوريا، فهو محفوف بالمخاطر والتهديدات المباشرة لحياة بعض الأشخاص. حيث أفاد معظمهم بأن أكبر تخوف يكمن في الخدمة العسكرية للغارين منها. تشمل التهديدات الأخرى الاعتقال التعسفي والتهديد المباشر لأولئك المطلوبين أمنياً.

وأفاد حوالي 77 في المئة من الأشخاص الذين كانوا مقيمين في لبنان بأنهم تعرضوا للاحتجاز التعسفي، فيما أن حوالي 56 في المئة أعربوا عن تعرضهم للعنف من عنف جسدي ولفظي بالإضافة لحالات ابتزاز مالي، حيث أفادوا بأن هذه الانتهاكات ممارسة من قبل الجيش البيلاروسي والجيش البولندي.

أفاد أحد الأشخاص الذين استطاعوا الوصول إلى ألمانيا، أثناء مقابلة مع مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)، بأن تم احتجازه مع 300 شخص آخرين لمدة خمسة أيام تنفيذاً لإجراءات إدارية، ولم يسمح لهم بالخروج من المطار، حتى للأشخاص الذين أظهروا حجوزات فندقية صالحة وغير وهمية. في مينسك، أقامت بعض الأشخاص في فنادق أو غرف مستأجرة على حدود المدينة حتى تأمين مهرب ليوصلهم إلى حدود بولندا، في حين أن تم احتجاز البعض في مراكز احتجاز مؤقتة.

تبقى الرحلة بين مينسك والحدود البولندية والألمانية خطرة للغاية، إذ تتطلب مدة السير على الأقدام لأكثر من 15 ساعة في عوامل طقس غير المستقرّة وقلّة توافر الطعام وشراب نتيجة الظروف القاسية، توفي بتاريخ 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 طفلاً سورياً عمره سنة واحدة على الحدود البولندية،³⁴ وهو ليس أول شخص يتوفى خلال هذه الرحلات، إذ وصل عدد الوفيات للمسافرين عبر الحدود البيلاروسية - البولندية إلى ست أشخاص على الأقل منذ أواخر أيلول/سبتمبر 2021 حتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر 2021.³⁵

فيما أن الأشخاص الذين استطاعوا الوصول إلى ألمانيا، أفادوا بأن الجيش الألماني قام بحجز أوراقهم الثبوتية وهواتفهم ووضعهم في مخيم يحتوي على أكثر من 300 شخص عند استقبالهم على الحدود الألمانية.

³⁴ The Polish Emergency Medical Team PCPM, "Po godzinie 2:26 otrzymaliśmy zgłoszenie, że przynajmniej jedna osoba, która przebywa teraz w lesie, potrzebuje pomocy medycznej. Na miejscu okazano się, że poszkodowanych jest troje ludzi. W lesie byli od 1,5 miesiąca! #RatownicyPCPM #granica" Twitter. Last Access: 21 November 2021. <https://bit.ly/3DGUNVv>

³⁵ أركاديوس غروشو، "مقتل سوري قرب الحدود مع بيلاروسيا. تعرف الأسباب"، 15، RMF24، تشرين الثاني/نوفمبر 2021. <https://bit.ly/3oRrbhS>



طريق لبنان ثم العراق ثم تركيا ثم اليونان

بحسب مقابلات أجراها مركز وصول لحقوق الإنسان (ACHR)، يذهب الأشخاص أولاً من بيروت إلى أربيل في العراق عن طريق مكاتب سفر، ومن هناك يتعاقدون مع مهربين إلى تركيا مقابل تكلفة هائلة بهدف الوصول إلى اليونان. في بعض الحالات يتم القبض عليهم على الحدود التركية أثناء عبورهم ويتم إعادتهم إلى لبنان.

• الطرق الشرعية مع غير الشرعية – مهند

سافر مهند في آب/أغسطس 2021 من مطار بيروت إلى أربيل بفيزا مدتها ستة أيام، وختم له في المطار "منع دخول دائم" إلى لبنان. عند وصوله إلى أربيل، اتفق مع مهرب لنقله إلى تركيا عبر الحدود مع إيران. انطلق مهند بموكب عن طريق السليمانية ضم حوالي 35 شخص ووصلوا إلى الحدود الإيرانية بعد ليلة واحدة من السير على الأقدام. وخلال محاولتهم عبور الحدود التركية، اعترضهم حرس الحدود التركي ليتم احتجازهم. تعرض مهند والمجموعة للتعذيب والضرب الشديد باستخدام آلات حادة وعصي مما أدى إلى كسور وجروح جسيمة. تمت بعد ذلك إعادتهم للحدود الإيرانية حيث اعترضتهم مجموعة غير حكومية واحتجزوهم مقابل مبلغ مادي الذي تم دفعه لاحقاً من قبل المهرب.



قصة مهند

القوانين والاتفاقيات الدولية ذات الصلة

تساهم الأزمة الاقتصادية في لبنان وتدهور الوضع المعيشي للاجئين السوريين بحثاً شرائح مستضعفة على المخاطرة بحياتهم و حياة أطفالهم بحثاً عن سبل عيش أفضل من تلك التي في لبنان. فيتعرض المسافرون عبر تلك المنافذ لانتهاكات مختلفة، أبرزها الإعادة القسرية والترحيل.

تنص اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وقانون الاتحاد الأوروبي والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان على مبدأ عدم الإعادة القسرية وحق لأشخاص بطلب اللجوء وبالنظر بطلباتهم بشكل فردي وإعطائهم حق الطعن بالقرار الصادر حول طلب اللجوء أو الحماية.

من هنا، تقوم قبرص بمخالفة مبدأ عدم الإعادة القسرية، والتزاماتها بحسب الاتفاقيات والقوانين المذكورة أعلاه، من خلال منعها للوافدين من تقديم طلبات لجوء وعدم تقديم معالجة فردية للحالات والطلبات، وإعادة المراكب البحرية مما يؤدي بدوره إلى الإعادة القسرية لطالبي اللجوء إلى سوريا. كما أنها تخالف المادة 3 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان. وبدورها، تقوم تركيا بمخالفة التزاماتها بحسب هذه الاتفاقيات من خلال إعادة المهاجرين إلى لبنان من دون النظر إلى وضعهم القانوني والمخاطر الأمنية التي قد يتعرضون لها من اعتقال وتعذيب وحتى ترحيل إلى سوريا.

كما يخالف لبنان المادة 3 من اتفاقية الأمم المتحدة مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة، التي صادق عليها في 5 تشرين الأول/أكتوبر 2000 من خلال ترحيل الأشخاص إلى سوريا على الرغم من وجود مخاطر أمنية للبعض وبالتالي تعرض حياة بعض الأشخاص المرشحين إلى الخطر.

حيث تنص اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة، أو العقوبة القاسية، أو اللاإنسانية، أو المهينة التي صادقت عليها قبرص بتاريخ 9 تشرين الأول/أكتوبر 1985، وتركيا بتاريخ 25 كانون الثاني/يناير 1988 على وجوب الدول الأعضاء الامتناع عن ممارسة أشكال التعذيب التي من شأنها أن تسبب آلام جسدية أو عقلية شديدة. بناء على ذلك، فإن قبرص وتركيا تنتهكان الاتفاقية ضمن إطار الضرب المبرح الممارس على المهاجرين في غالب الأحيان.



الخاتمة والتوصيات

إن غياب تطبيق المفاهيم الأساسية للعودة الطوعية من قبل الحكومات، كما غياب دور المجتمع الدولي في حث الدول على الالتزام بمبدأ عدم الإعادة القسرية، يسبب الكثير من التشتت في مستقبل اللاجئين. فالحكومة اللبنانية تنفذ عمليات الترحيل والعودة القسرية من دون إعطاء الأشخاص الحق في المثل أمام قاضٍ، والطعن في قرار الترحيل والمطالبة في الحصول على الحماية الإنسانية. من هنا، يوصي مركز وصول لحقوق الإنسان منظمات المجتمع المدني بنشر التوعية والتثقيف القانوني حول مفاهيم العودة الطوعية، وجعل اللاجئين فئة مستهدفة أساسية مع الجهات الفاعلة الدولية في شرح الأوضاع داخل بلادهم في سوريا، وتشجيعهم على اتخاذ قرارات فردية.

ويطالب مركز وصول لحقوق الإنسان الحكومات الطرف في اتفاقية اللاجئين عام 1951، والاتفاقيات والقوانين الدولية التي تنص على حماية الأفراد الذين يمتلكون أسباباً وجيهة في عدم الرغبة بالعودة إلى بلادهم الأصلي أو أي بلد غير آمن بالنسبة لهم، أن تحترم التزاماتها بحسب الاتفاقيات الدولية والأوروبية فيما يتعلق بالحق في طلب اللجوء وطلب الحماية الإنسانية ومبدأ عدم الإعادة القسرية. كما يوصي المجتمع الدولي التحرك الفوري والعاجل بفتح فرص إعادة التوطين وفرص المسار التكميلية للاجئين السوريين في لبنان لتحديد خياراتهم، وتوفير التمويل لتحسين سبل عيش وحقوق اللاجئين والمجتمعات المضيفة، لا سيما من خلال إعادة تصميم هيكل المساعدة لتقديم الدعم والموارد والتمويل مباشرة إلى المنظمات العاملة بشكل مباشر مع اللاجئين الفئات الأكثر تضرراً جراء الأزمة التي تمرّ بها لبنان.

كما يطالب مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بدعم إنشاء آلية مستقلة لمراقبة الوصول الفعال إلى إجراءات اللجوء في الاتحاد الأوروبي، واحترام الحقوق الأساسية واحترام مبدأ عدم الإعادة القسرية على حدود دول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وعلى المفوضية الأوروبية مراجعة مدى تطابق اتفاقية إعادة القبول الثنائية الموقعة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى مع الالتزامات الناشئة عن قانون الاتحاد الأوروبي والقانون الدولي لحقوق الإنسان. كما يتوجب على المفوضية الأوروبية في حالات حدوث الانتهاكات، أن تتخذ تدابير فعالة لضمان المساءلة القانونية، على أن تكون النتائج متاحة للعموم وأن يحصل الضحايا المحتملين على الاستشارة القانونية وأن يتمتعوا بوصول فعال إلى العدالة.





info@achrights.org
www.achrights.org

